والطعام ونحوها فالحصول بفعله واما الثلج فللتسامح بنقله
عرفا وليس المراد انه يلزم المكتري نقله بل المراد انه لا يلزم
الموجر واما التراب المجتمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحدا منهما
قوله اجبراي على نقل الكناسة دون الثلج ومثله نفوذ بيع الحشيش
قال فهو على الموجر فصل في الجعالة قوله عوض معلوم
هو قيد لاستحقاق عينه فلو قال على ان لك ضيك او نحو وجب عليه
اجر المثل قاله عج وهي اجارة فاسدة كما يأتي في كلام الشارح قوله الا
في اربعة بل في خمسة والخامس عدم اشتراط التعيين سم راجع
قوله الحاجة قد تدعو اليها الرد ضالة وابق وعمل لا يقدر عليه
ولا يجد من يتطوع به ولهيئات الاجارة عليه للجهالة عليه وهذا
دليل عقلي بعد الدليل النقلي قوله فجازت كالاجارة ولم يستغن
عنها لان الاجارة لانها قد تقع على عمل مجهول قوله وبيتا نسلخ
الاستثناء من هو الاشعار بالمطلوب من غير صراحة في الدلالة ه
ولم يستدل الخ جواب سؤال تقديره وما قدمه ذكره شرطا
اربعة وذكر للعمل الكلفة وعدم التعيين وعدم الثانية ه
وذكر للعمل شروط الثمن وذكر للصيغة ان يلتزم قدمي
معلوما قوله تصرف ملتزم مركب اضافي قوله ولو غير المالك اي ان
المالك لمن شاء في الرد والتزهد الاجنبي الجعل انظر المرصفي
قوله او العلية عطف على اختياري لانه من العاقد وهو العامل
والمراد بالاهلية القدرة على العمل كما يعلم من كلامه قال قوله
عمل معين بالاضافة اي عمل عامل معين كما في المنهج قوله وبجنونا
قال سم قلت وما تضمنه هذا الكلام من استحقاق قدر من عمل
بجنونا معينا كان او لا مخالف لما قالوه من انفساخ الجعالة ه
بجنون العامل الا ان يلتزم الفرق بين الجنون المقارن والطارئ
فلا يضر الاول ويضر الثاني اي ما قلناه اولا من التزاحم
الفرق المذكور غير ظاهر والظاهر الخ فقولهم هنا ولو بجنونا
محمول على غير المعين وقولهم الآتي تنفسخ بالجنون محمول على
المعين والظاهر ان الانفساخ بالجنون يختص بالعامل
المعين لعدم ارتباط العقد بغير المعين فلو طرأ حد جنون
بعد

بعد العقد ثم رده بعد الافاقة او قبلها استحق اذ لا معنى لانفساخ
العقد بعيد نفع ارتباطه به فليتامل هجر وفي قوله بخلاف صغير لا
يقدر على العمل فان عمل من لا يقدر بالفعل على حمل ان العادة
تظر ان كان بعد قوته استحق بان كان وقت النداء غير قادر
ثم قدر والا فلا تظر في كلام الشارح ما قبل عليه راجع عباراته قوله
بخلاف صغير لا يقدر على العمل الخ فيه نظر في كلام الشارح لانه
ان كان المراد ان سماعه حال العقد قدرته عدم قدرته غير معتبر
فهو غير صحيح لما مر حوابه انه اذا قدر بعد سماع النداء ورد استحق
عمله في العامل غير المعين فلا نظر وما خالفه ه قوله وانما يتصور الفسخ
ابتداي قبل الشروع من العامل المعين اي بانه اذا عقد مع عامل
معين ثاني فسخها قبل العمل باعتبار العقد الصادر بينهما واما
لو قال من رد عبدي فله كذا فهو تعليق لا يتحقق الا بالعمل
فلو قال لشخص فسخت الجعالة لغا قوله اذ لا عقد بينهما حتى ينفسخ
وقوله ابتدا في مقابلة قوله الآتي واما غير المعين فلا يتصور
الفسخ منه الا بعد الشروع ه قوله فان فسخ المالك الخ اي فيما اذا
عقد مع معين قوله في الصور بين اي الفسخ قبل الشروع بطلقا
والفسخ من العامل بعد الشروع قوله وهي في نسخة وهو فالتاء
يعود الضمير الى الجعالة باعتبار صيغتها والتذكير راجع اليها
وذكره باعتبار الخبر بقوله ان يشترط وهو الصيغة ايضا فما
صنعه الشارح من تانيث الضمير وتفسيره بالمتن غير مستقيم ه
فتامل قول قوله ضالة الاضافة ليست قيدا فمثلها ضالة غير لما ذكر
من صحة التزام الاجنبي بعد اذن المالك في الرد قوله كخياطة ويصبغها
كما ياتي قوله فان كان صادقا الخ حاصل ما افاده كلامه انه
متى عاد كاذبا لم يلزم المالك شيء وان كان الخبر عدلا وان كان
صادقا فان عاد بعد نقله لزمه الترجع طماعية العامل بوثوقه
وان كان غير ثقة لم يلزمه للعامل شيء لضعف طماعيته بخبر
غير الثقة قوله فهو كما لو الخ اي فلا شيء للعامل قال الا ان
يعتقد الراد صدقه فيما يظهر ه قوله لاحاجة لاحتماله هنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)